معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org
SPECIAL REPORT
1200 17th Street NW • Washington, DC 20036 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

بقلم: رضوان زيادة

الأكراد في سوريا:

وقود للحركات الانفصالية في المنطقة؟

نبذة عن التقرير

ينظر هذا التقرير في العلاقات بين الأكراد والدولة السورية، ويتتبّع تطور التنظيم السياسي الكردي في سوريا، والعلاقة بين الأكراد والحركة السورية المناصرة للديمقراطية، ويبين أن لحالة الأكراد السوريين نتائج على الاستقرار في سوريا وعلى الأمن في كافة أنحاء المنطقة. كما يقدم التقرير توصيات سياسية للحكومة السورية والفاعلين الدوليين الآخرين في المنطقة.

رضوان زيادة هو زميل أول في معهدِ السلام الأميركي من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨، وهو حالياً زميل في مركز كار لسياسات حقوقِ الإنسان في جامعة هارفرد، وهو مؤسس ومدير مركز دمشق لحقوقِ الإنسان، ونشر على نحو واسع مقالات عن حقوقِ الإنسان والديمقراطية في سوريا ومنطقة الشرقِ الأوسط بشكلٍ عام.

© ٢٠٠٩ بواسطة معهد السلام الأميركي
جميع الحقوق محفوظة

تقرير خاص رقم ٢٢٠ نيسان/إبريل ٢٠٠٩

موجز

- حُرِم الأكراد في سوريا من الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية، وقد نجم ذلك في العديد مِن الحالاتِ عن رفض الدولة السورية مَنْحهم الجنسية.
- تعاني المعارضة السياسية الكردية من الانقسام، وينضم بعض أكراد سوريا إلى الأكراد في البلدان الأخرى في الدعوة إلى إنشاء دولة كردية، ولكن العديد منهم يرفضون الانفصال، ويلتزمون في العموم بكفاح ديمقراطي سلمي.
- يمكِن للإصلاحات الديمقراطية في سوريا التي تحسّن من حالة حقوق الإنسان في البلاد أَن تؤدي بشكل كبير إلى تخفيف التوتّر بين الأكراد والدولة السورية.
- لا يمكن حل مشاكل الأكراد بدون جهد كبير لتحسين حقوقهم الإنسانية في كافة أنحاء المنطقة، ورعاية إشراكهم السياسي في الدول المقيمين فيها.
- يجب على الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي استغلال أيّة أدوات دبلوماسية تحت تصرّفهما لتشجيع إصلاحات مناسبة في سوريا والمنطقة.

المحتويات

مقدمة ١
الأكراد السوريون وحقوق الإنسان ٢
التنظيمات السياسية الكردية ٥
الأكراد، الدولة السورية، والمنطقة الأوسع ٦
الاستنتاجات والتوصيات ٧

مقدمة

للغرب معرفة قليلة بأكراد سوريا مقارنة بمعرفته بأكراد العراق وتركيا، وللجميع علاقات متوترة مع الدولة التي تحْكمهم، ويتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان لأنهم أقلية. وربما ساهم قمع الدولة السورية لشعبها الكردي، الذي لم يطالب حتى الآن بدولة منفصلة، في المطالبات الكردية بتقرير المصير في تركيا وإيران والعراق. وعلى أية حال، من الخطأ رُؤية المشكلة الكردية في سوريا

بوصفها فقط مشكلة عرقية ذات أبعاد إقليمية، إذ يجب النظر للأكراد السوريين أيضاً في سياقِ نظام الحكم الأوتوقراطي السوري وتأثيره على كلّ السوريين. ولكن حرمان الأكراد من حقوق الإنسان الأساسية – على الأخص الحقوق الثقافية والسياسية والمدنية - مضر بشكل خاص. ومن ناحية ثانية، يقدم الوضع فرصة للعمل السياسي، فتطوير الحكم الديمقراطي في سوريا يمكن أن يخفف من المشكلة الكردية، مما بدوره يُقلّل من الدعوات الانفصالية مِن قبل الأكراد الآخرين في المنطقة.

وحسب التقديرات الحالية، يوجد تقريباً ١,٥ مليون كردي في سوريا، أَو حوالي ٩ بالمائة من مجمل عدد السكان البالغ ٢٢ مليوناً، ما يجعلهم الأقلية غيرَ العربية الأكبر في البلادِ.[١] ويعيشون بشكل أساسي في الشمال والمنطقة الشمالية الشرقيةِ من البلاد، في مناطق الجزيرة، وعفرين، وعين العرب، وتعيش أعداد كبيرة منهم أيضاً في محافظة الحسكة في المنطقة الشمالية الشرقية، وعدد قليل في دمشق. ويتكلّم أغلبيتهم اللغة الكردية وهم من المسلمين السنة. وحالتهم كأقلية بلا دولة في المنطقة لَها جذورها في الفترةِ ما بعد الحرب العالمية الأولى، عندما تركت اتّفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦ أكراد الشرق الأوسط مقسمين بين الدول الجديدة الأربع، تركيا وسوريا وإيران والعراق.[٢]

الأكراد السوريون وحقوق الإنسان

التجريد من الجنسية وانتهاك الحقوقِ المدنية والثقافيةِ

يمكِن تتبّع عملية انتهاك حقوقِ الأكراد من عام ١٩٥٨، عندما تبنت سوريا القومية العربية وتبعت سياسات ضدّ الأقليّات العرقية غير العربية، ومن بينها الأكراد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، أصدرت السلطات السورية ما يسمّى بإحصاءِ السكان الاستثنائي في محافظةِ الحسكة، المحافظة السورية في الشمال الشرقي، حيث يعيش غالبية الأكراد. وبحجة اكتشاف أعداد من الذين عبروا بشكل غير قانوني من تركيا، تم تجريد حوالي ١٢٠,٠٠٠ كردي (تقريباً ٢٠ بالمئة من سكانِ سوريا الأكراد) من جنسياتهم، وفقدوا كافة حقوق المواطَنة، بما فيها حقّ التصويت والمشاركة في الحياةِ العامّة، وحقّ السَفَر خارج البلاد، وحقّ الملكية الخاصّة، وحقّ التوظيف في القطاع العام.[٣]

ومنذ عام ١٩٦٢، قسّمت الدولة السورية الأكراد إلى ثلاثة أصناف سكّانية رئيسية: الأكراد السوريون والأكراد الأجانب والأكراد المكتومون. احتفظ الأكراد السوريون بجنسيتِهم، بينما حرم الأكراد الأجانب مِن المواطنة، وتم تسجيلهم في السجلات الرسميةِ كأجانب؛ وكان هناك حوالي ٢٠٠,٠٠٠ منهم في عام ٢٠٠٨. أما الأكراد "المكتومون" فهم الذين جردوا من الجنسية، ولم يتم تسجيلهم في السجلات الرسمية مطلقاً، وتميزهم السلطات السورية كمكتومين، ومنهم تقريباً ٨٠,٠٠٠ شخص. وبين الأكراد المكتومين أشخاص صُنف آباؤهم كأجانب، وأمهاتهم كمواطنات، وأشخاص آباؤهم أجانب وأمهاتهم مكتومات، وأشخاص كلا الوالدين مكتومون. بالإضافة إلى ذلك وحسب المصادر الكردية، يوجد حوالي ٢٨٠,٠٠٠ كردي غير موثّقين وغير مواطنين. ولا توجد إحصائيات حكومية لهذه المجموعة.[٤]

وازداد التمييز الرسمي مع بزوغ القومية العربية، إقليمياً مع صعود الناصرية ومحلياً مع اعتلاء حزب البعث السلطة في عام ١٩٦٣، ضدّ الأكراد من كُلّ الأصناف، حيث عملت سياسة الحكومة على استئصال الحضور الكردي مِن الحياةِ العامّة السورية،[٥] إذ واجه الأكراد ضعفاً في التمثيلِ السياسي، وتنمية اقتصادية سيّئة، وتخفيضاً للخدمات الاجتماعية. ومُنِعَت العناصر المهمة للهوية الثقافية الكردية، مثل اللغة والموسيقى والمطبوعات، كما منعت الأحزاب السياسية وسجن أعضاؤها، وبَدأت الحكومة أيضاً باسْتِبْدال أسماءِ القرى والمدن الكردية بأخرى عربية.

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

مجلس الإدارة

ج. روبنسون وست (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **جورج إي مووس** (نائب رئيس)، بروفسور في التطبيق، جامعة جورج واشنطن، واشنطن العاصمة • **آن هـ. كون**، أستاذ مقيم سابق، الجامعة الأميركية، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسينجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **إكرام يو خان**، رئيس شركة العناية الجيدة الاستشارية، لاس فيغاس، نيفادا، كيري كينيدي، ناشط في حقوق الإنسان • **ستيفن كراسنر**، جراهام هـ. ستيوارت بروفسور في العلاقات الدولية، جامعة ستانفورد • **كاثلين مارتينيز**، مديرة تنفيذية، المؤسسة الدولية لشؤون الإعاقة • **جيريمي أ. رابكين**، أستاذ في القانون، جامعة جورج مايسون، آرلينجتون، فيرجينيا • **جودي فان رست**، نائبة مدير تنفيذية، المؤسسة الجمهورية الدولية، واشنطن العاصمة • **نانسي زيركين**، نائبة رئيس تنفيذية، مؤتمر القيادة في الحقوق المدنية.

أعضاء شرفيون

روبرت م. جيتس، وزير الدفاع • **جوزيف أ. بنكرت** (مؤقت)، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **هيلاري رودهام كلينتون**، وزيرة الخارجية • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت) • **فرانسيس سي ويلسون**، لفتنانت جنرال، سلاح مشاة البحرية الأميركية، رئيسة جامعة الدفاع الوطني.

المصدر: http://histoiregeographie.iquebec.com/syria.jpg

بالإضافة إلى ذلك، فرضت الحكومة تنقلات سكانية لإضعاف تجمعًات الأكراد في المناطقِ الحسّاسة.[٦] على سبيل المثال، في عام ١٩٧٣، فرضت الحكومة البعثية ما يسمّى بمخطط "الحزامِ العربي"، الذي أجبرت بموجبه عائلات عربية على الهجرة من مناطقِ حلب والرقة إلى أربعين قرية كردية في كافة أنحاء محافظة الجزيرة، وغطّى هذا الحزام منطقةً بطول ٣٦٥ كيلومتراً، ويعرض من ١٠ إلى ١٥ كيلومتراً على طول الحدود مع تركيا والعراق. وزعزع هذا المخطط التوازن الاجتماعي، خاصة في محافظة الجزيرة، لدرجة أن النزاعات الاجتماعية والمدنية هناك تبقى المصدر الرئيسي للتوتر المحلي.[٧]

ويعيش العديد من الأكراد المجردين من الجنسية في محافظة الحسكة، خاصة في المالكية ومدن القامشلي ورأس العين (انظر الخريطة). وعلى مر السنين، هاجر عدد قليل من الأكراد المجردين من الجنسية من تلك المنطقة إلى دمشق والمدن الكبرى في البلد. ويحمل الأكراد المصنفون كأجانب بطاقة هوية حمراء تتيح تسجيلهم كأجانب في السجلات الرسمية، ولكنهم لا يستطيعون الحصول على جواز سفر أو مغادرة البلاد. ويحمل الأكراد المكتومون فقط شهادة تعريف صفراء أو عقد سكن، يصدران من قبل المختار المحلي (الزعيم)، ويُستخدمان للتعريف عن حامليها حيثما تجد السلطات ضرورة للقيام بذلك. وعلى الرغم من أن السلطات أصدرت هذه الشهادات، فإن المؤسسات الرسمية السورية لا تقبل بها، لذلك ليس لحاملي الوثائق الصفراء أي وضع رسمي في سوريا.

انتهاك حقوق العائلات ومتفرعاتها

صُنف عشرات الآلاف من الأكراد في سوريا كغرباء في بلد مولدهم.

صُنف عشرات الآلاف من الأكراد في سوريا كغرباء في بلد مولدهم، والعديد منهم أطفال ولدوا في سوريا من والدين مجردين من الجنسية، وذلك على الرغم من منح السلطات السورية كل الأطفال المولودين في سوريا، وكذلك الأكراد، حق المواطنة. ومنطق سياسات إحصاءِ السكان ما بعد عام

١٩٦٢ هـو منطـق اعتباطي كليـاً، ويفتقر إلى معاييـر حقيقية لتصنيف المواطنيـن. وفي الكثير من الحـالات، تم تطبيق تلك المعايير بشـكل متضارب حتى ضمن العائلـة الواحدة، إذ قد يجد المرء بين أفرادها من يحتفظ بجنسيته، وآخرين بدون جنسية. وتتميز المنطقة المنزوعة السلاح في الحسكة على الحدودِ السورية-التركية بإجراءات ضد الأكراد.

وتؤثر سياسـات الدولة السـورية الجغرافية والمدنية التمييزية على كُلّ مناحي حياةِ الأكراد. ففي العلاقاتِ العائلية، يعتبر زواج المواطنات السـوريات من الرجالَ الذين يعتبرون أجانب غير قانوني، وذلك بحسب إحصاءِ السكان لعام ١٩٦٢. وإذا قمن بذلك، فلا يعترف القانون لا بالزواج ولا بسلالته؛ إذ تبقى هؤلاء النِسـاء عازبات في السـجلات الرسـمية. وبالرغم من أنه يمكن لشـخص من الناحية التقنية أن يقاضي الدولة ليثبت مثل هذا الزواج بالحصول على قرار الإثبات، فإن الدوائر التي تتعامل مع قضايا الأحوال المدنية تَرْفض الاعتِراف بهذه الإجراءات عموماً في سـجلاتها. ولذلك ينمو عدد الأطفالِ المكتومين في سـوريا باضطراد مع ارتفاع عدد السـكان. وطبقـاً للمصادر الكردية الحالية، يوجد تقريباً ٢٥,٠٠٠ طفل كردي مصنفين كمكتومين.

ويُؤثّرُ الحرمان من حقِّ التعليم على صنفي الأكراد، الأجانب والمجردين من الجنسية المكتومين. ويتمتّعُ الأجانب بحق الحصول على المسـتويات الأساسـية لنظام التعليم العام - المدرسة الابتدائية من عمر ٦ إلى ١٥ سنة، والمدرسة الثانوية مِن عمر ١٦ إلى ١٨ سنة - والحصول على الشهادةِ الثانوية فـي النهايـة. وعلى أية حال، وبالرغم من أن هذه الشـهادة تسـمحُ للأكـراد المتخرجين بالدخول إلى الجامعات، فهم يواجهون تمييزاً هائلاً في سوقِ العمالة. فهم لا يستطيعون العمل كمحامين أو أطباء، أو مهندسين، أو صحفيين، أو في أغلب المهن الأخرى، لأن التوظيف في هذه الحقول يتطلّب انتساباً إلـى الاتحـادات أو النقابـات المهنية، والتي فـي معظمها تتنكر للأكراد. كما أن الأشـخاص الأجانب والمكتومين على السواء محرومون من تولي مناصب حكومية، كما أن الأكراد المكتومين محرومون من حق الحصول على الشهادة الثانوية، مما يلغي فرصهم في التعليم الجامعي.

عدم تكافؤ الفرص في الزواج والحياة العائلية والتعليم والتوظيف يخلق مناخاً واسعاً مِن الإحباط بين الأكراد المجردين من الجنسية

ويخلق عدم تكافؤ الفرص في الزواج والحياة العائلية والتعليم والتوظيف بيئة واسعة مِن الإحباط عند الأكراد المجردين من الجنسـية، خاصة الشـباب، مما يجعلهم يشعرون بأنهم عبء على المجتمع أكثر من كونهم أعضاء فاعلين فيه، ويحرمهم مِن الأمل بالمستقبل. ومن الطبيعي أن الشباب المخيبين يشـكلون الكتلة الداعمة للأحزاب الكردية الانفصالية. وسـاهمت حالات الطرد الأخيرة لأعداد كبيرة من العمّال والطلاب الأكراد من الوظائف والمؤسسات الأكاديمية في إحساسِهم بالإحباط.

بالإضافـة إلـى الصعوبـات التي ترتبط بإيجاد العمل، لا يسـمح للأكراد المجردين من الجنسـية بامتلاك بيوتهم الخاصة، أو الأراضي، أَو أية ممتلكات أخرى. وهذا يجبرهم على تسجيل كلّ الأملاك عن طريق زملائهم الأكراد الذين يتمتعون بالمواطنة السـورية، وهذا يزيد من أعبائهم في التعاملات اليومية مع الدولة.

انتهاكات الحقوقِ الثقافية واللغوية

يعيـش الأكراد السـوريون تحت ضغط متزايد لمحو هويتِهـم الثقافية في العلن وأماكن العمل، بما في ذلـك الاحتفـالات والأعياد العامّة، والتحدث باللغة الكردية - الآلية الأساسـية للأكراد للمحافظة على ثقافتِهم. ولا يُسْمَح للأطفال الأكراد بتعلم الكردية في المدارس وبوسائل بديلة، كما لا يسمح للمعلمين الأكراد باسـتِخدامها في التعليم داخل الصفوف الدراسية. لهذا، ولإدامة معرفتِهم باللغة، يتحمل بعض الأفراد وأحزاب سياسية خطر تعليم الكرديةِ في الأماكن غير الرسمية.

منذ أوائل التسـعينيات، أصدرت دمشـق قرارات تحرم الآباء الأكراد من تسـجيل أطفالهم رسمياً بالأسـماء الكرديـة. ولكن الإصـرار الكردي على هذا الأمر دفع الحكومة إلـى التراجع، لكن ما زال

الأكراد يُمنعون مِن طباعة المنشورات بالكردية؛ فمعظم المنشورات الموزعة حالياً إمّا أُدخِلت بشكل غير قانوني مِن لبنان أو إيران، أو طبعت سراً. (من الجدير بالاهتمام ملاحظة أن التضييق على حرية التعبير يؤثّر على كل المواطنين السوريين، وليس فقط على الأكراد.)

أخيـراً، نجـد أن الحقـوق الكردية في حرية المشـاركة والتجمـع محدودة. وعلـى العموم، تمنع السلطات السورية تشكيل المنتديات الكردية الخاصّة والجمعيات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الحيـاة الكرديـة المدنية والثقافية. وهذا، على أية حال، نوع مِـن القيود على المجتمع المدني في كافة أنحاء سوريا، الذي تعرض لعمليات قمع رئيسية بعد ربيع دمشق (الفترة الزمنية القصيرة مِن التحررِ فـي عـام ٢٠٠١). ويواجه الأكـراد صعوبةً في الحصول على الترخيـص للاحتِفال ببعض الأحداث الثقافية، مثل احتفالِ النوروز الذي يبشر بالسنة الجديدة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٨، فتحت قوّات الأمن السـورية النار على أكراد يَحتفلون بالمهرجان، وقتلت على الأقل ثلاثة أشـخاص وجرحَت آخرين، وأهملت الحكومة هذا الحدث بالكامل، وفشلت حتى في إطلاق تحقيق رسمي حوله.[٨]

علـى أيـة حال، وعلى الرغم مِن التمييز، يشـعر الأكراد بأنهم سـوريون. وواضح أن التأثيرات النفسـية للعزلة والتهميش والحرمان من الحقوقِ تُؤثّر على العلاقة بينهم وبين الدولة السـورية وبينهم وبين السـوريين من غير الأكراد. ولقد أجرت جمعية حقوق الإنسـان استفتاءً حديثاً شمل ١٢٩ كردياً أجنبياً، و١٩ كردياً مكتوماً، و١٥٢ كردياً سورياً. ومن هذه العيّنة، عرَّف ٢٣٣ عن أنفسهم كسوريين، بينما تفاوتت بقية العينة، بين من اعتبروا أنفسهم أكراداً فقط ومن قالوا أنهم بدون هوية وطنية.

في سؤال عن الأصلِ العائلي، أجاب ٢٥١ مشاركاً بأنّهم من أصل عائلي سوري، وأحياناً أضافوا عبارة "بالوراثة" إلى رَدِّهم، وهؤلاء عبروا عن صدى شعور موجود بين أغلبية الأكراد في سوريا، الذين يؤمنون بأنّهم سـوريون تماماً، ويشـعرون بحس الانتماء للدولة، حتى لو حرمتهم من المواطَنة الشـرعية. وأبدى ١١ منهم فقط عدم الرغبة في الحصول على الجنسـية السورية. وعلى نحو مدهش جـداً، ومـع وجـود حالة من التهميش والحرمان من الحقوقِ المدنية لمـدة أكثر من نصف قرن لكامل العيّنـة، رفض ١٩٨ فكرة الانفِصال عن سـوريا، بينما دعَّـم الفكرة ٤٨ فقط؛ أما بقية العينة فامتنعت عن الإجابة.[٩] وتشـير هذه النتائج إلى أن السياسـات السـورية حتى الآن لم تدفعهم نحو الدعم الواسع للانفصال، لكن لا يَجِب إهمال هذا الخطر.

التنظيمات السياسية الكردية

بعد اسـتقلال سـوريا، افتخر سياسيون ومسـؤولون من الأصولِ الكردية بوجودهم الملحوظ وإن كان قليلاً في الكثير من مؤسسات الدولة، بما فيها المناصبِ العالية. وكان حسني الزعيم، الذي قاد الانقلاب العسـكري الأول في سـوريا وأصبح رئيسـاً في ١٩٤٩، كردياً، كما كَان محسن البرازي، وآخرون، نجومـاً سياسـيين في الأربعينيات والخمسـينيات. وحافظ الأكراد على مشـاركة قويـة في الأحزاب السياسية، خصوصاً في الحزب الشيوعي، الذي كان زعيمه خالد بكداش كردياً. وكان العديد من رجال الدين المؤثرين، مثل المفتي السابقِ أحمد كفتارو، أكراداً أيضاً.

ولكن استبداد الحكومة السورية ازداد تدريجياً ضد الأكراد، ولا سيما مع صعود حزب البعث[١٠]. كمـا بـدأت الحركة الكردية بالتعرض لانشـقاقات داخلية. ومع حلول عـام ١٩٦٥، تمزّقت الأحزاب الكرديـة إلـى منظمات عديدة انقسـمت بناءً على قضايا مثل العمل من أجـل الحكم الذاتي الكردي أَو العمل ضمن الحزب الشيوعي ورفض أيّ انتماء كردي.[١١]

ويعمل اليوم في سـوريا اثنا عشـر حزباً كردياً بشـكل سـري وغير قانوني،[١٢] كما بَقيت الحركة الكردية منقسـمة ومعزولة عن الحلقات العريضة المناصرة للديمقراطية. ولقد نجحت الدولة السورية

فـي محاولاتهـا نزع الشـرعية عن الحركة الكردية عن طريق ربط أيّ نشـاط كردي داخل سـوريا بالحركات الكردية خارجها.

وحاول الزعماء الأكراد اسـتغلال الحرية السياسـية النسـبية أثناء ربيع دمشق عام ٢٠٠١ لخلق وحـدة كبيرة بين الأكراد، والارتباط بالحركـة العربية المناصرة للديمقراطيةِ. وقد أثمر ذلك بصدور إعـلانِ دمشـق للتغيير الوطني الديمقراطي في تشـرين الأول/أكتوبـر ٢٠٠٥، وهو بيان يمثل جميع الفاعلين في المعارضة السورية المحلية، بمن فيهم المجموعتان السياسيتان الكرديتان الرئيسيتان.[١٣]

ويخصص إعلان دمشق بنداً خاصاً للأقليات القومية حيث يقول:

> "ضمان حرية الفرد والجماعات والأقليات القومية في التعبير عن نفسها والمحافظة علـى دورهـا وحقوقها الثقافية واللغوية واحترام الدولـة لتلك الحقوق ورعايتها في إطار الدستور وتحت سقف القانون".

وكذلك يخصص بنداً خاصاً بالقضية الكردية حيث يقول:

> "إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سـوريا بما يضمن المسـاواة التامة للمواطنين الأكراد السـوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والحقوق الثقافيـة وتعلـم اللغـة القومية وبقيـة الحقوق الدسـتورية والسياسـية والاجتماعية والقانونية على قاعدة وحدة سوريا أرضاً وشعباً، ولا بد من إعادة الجنسية وحقوق المواطنة للذين حرموا منها وتسوية هذا الملف كلياً..."[١٤]

قـدم الحضـور الكردي في إعلان دمشـق بداية جيـدة للأكراد للانتقال مـن عزلتهم في مدن مثل القامشـلي، وعيـن العرب، وعفرين، وبدأوا يصبحون فعالين سياسـيين للحركـة العريضة المناصرة للديمقراطية في سوريا. كما أعطى الإعلان المعارضة السورية بعداً وطنياً، لأن مصدر شرعيتِه جاء مِن كلا الطرفين، العرب والأكراد. وتعمل اليوم الجبهة الكردية مع التحالف الكردي بتنسـيق نسـبي مع نظرائهما العرب. وتؤكد صيغة الإعلان هذا الوضع، إذ أدركت الحاجةَ إلى "إيجاد حلّ ديمقراطي عـادل للقضيـة الكردية ضمن وحدةِ البلاد". كما تصدر لجنة التنسـيق، التي تشـكلت في عام ٢٠٠٣ وتمثل الجهد التعاوني العربي-الكردي المشترك، بيانات تتعلق بقضايا حقوقِ الإنسان في سوريا.

ولكن الحكومة السـورية أرسـلت قوّاتها إلـى المناطقِ الكردية عـام ٢٠٠٤ متوقعة قلقاً أمنياً في المجتمـع الكـردي. وتحدى الأكراد تقريباً المواجهات اليومية مع القوات السـورية، مما دفع دمشـق لاعتبار المنطقة الشـرقية الكردية مِن البلاد تهديداً للأمن القومي. وعزز الرّئيس بشّار الأسد حضور الأمن والجيش في المنطقة بعد الاحتجاجات المتكرّرة هناك. ولم تكن الاشـتباكات السياسـية الواسعة النطـاق نـادرة، خصوصاً إثر اضطرابات عام ٢٠٠٤ في ملعب كرة قدم محليٍّ مكتظ في القامشـلي، حيث اشتعلت مواجهات عنيفة مع قوات الأمن خلّفت العشرات من الأكراد بين قتيل وجريح.[١٥] وبعد ذلك مباشـرة، قُتِل رجل الدين الكردي البارز معشـوق الخزنوي في "ظروف غامضة".[١٦] ومثل هذه الأحـداثِ العنيفـة المؤثرة، وإن كانت نادرة، أَصبحت أكثر شـيوعاً، وزادت إمكانية تصعيد المقاومة العنيفـة مِن قِبـل الأكراد، وأدت إلى تَوَتّرات بين الأكراد السـوريين والحركة المناصرة للديمقراطية في البلاد.

الأكراد، الدولة السورية، والمنطقة الأوسع

كسـبت قضيـة الحقـوقِ الكردية في سـوريا زخماً تدريجياً خـلال القرن الماضـي، ولكنَّها لم تصبح قضية حاسمة حتى الثمانينيات والتسعينيات، وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي. وشكّل الأكراد غير السـوريين مشـكلة مستمرة في المنطقةِ بسبب النزاعِ بين الأكراد العراقيين ونظامِ صدام حسين، بالإضافة إلى الصراع الوحشي الطويل المدى بين حزب العمال الكردستاني (بي كي كي) والحكومة

التركية. أما أكراد إيران فإنهم تقليدياً أقل تهديداً للاستقرار السياسي، ربما بسبب سيطرة طهران القوية على الشعب الإيراني. ومع هذا، لا يجب التقليل من أهمية إبعادها المنهجي للأقلّياتِ غيرِ الفارسية.

كان لأكراد سوريا أيام حكم حافظ الأسد علاقة قائمة ولو صعبة مع الدولة حول سياستها نحو الأكراد في البلدان المجاورة. وخلال عهدِه، لم يكن من غير الشائع للزعماء الأكراد من المُدن الشرقية المحافَظة على اتصالات إستراتيجية منتظمة بمسؤولين متنوّعين في أجهزة الأمن السورية. وعندما دعمت سوريا الجُهد الدولي لطرد صدام حسين من الكويت في عام ١٩٩٠، كان الأكراد السوريون ممتنين لموقع رئيسِهم، حتى أن الأسد استضاف جلال طالباني القائد الكردي العراقي، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للعراق.[١٧] وحافظت سوريا أيضاً على علاقة وثيقة مع حزب بي كي كي الكردي في تركيا. ففي أوائل التسعينيات، استضافت سوريا زعيم الحزب عبد الله أوجلان كوسيلة ضغط على الدولة التركيةِ، بالرغم من أن تلك العلاقات انهارت مباشرة بعد أن هدد الجيش التركي بطرد أوجلان من سوريا وإغلاق معسكراته في ضواحي دمشق في عام ١٩٩٨. وبعد ذلك بقليل، وفي نفس العام، عقدت اتفاقية سرية بين سوريا وتركيا، في أضنة بتركيا، أدت إلى إنهاء المسألة عملياً. قدّمت مثل هذه التعاملات فوائد تكتيكية في تسهيل علاقات الحكومة مع الأكراد، لَكنَّها قدمت القليل لتخفيف معاناة المجتمع الكردي السوري الكبير. علاوة على ذلك، انتهت العِلاقات تقريباً بين الأكراد والدولة بعد موت حافظ الأسد، بعدما نمى استياء الحركة الكردية المحلية من سياسة الدولة.

فاقم الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ من مأزق الأكراد بشكل خطير. وقيض التقدّمَ الذي حققه المجتمع الكردي

وفاقم الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ من مأزق الأكراد بشكل خطير، وقيض التقدّمَ الذي حققه المجتمع الكردي. وكآخرينِ في المنطقة، عارضت دمشق الاحتلال بشدة. ولكن أكراد العراق لم يكتفوا فقط بالترحيب بقوّات التحالف، إنما في بعض الحالاتِ قدّموا مساعدات لوجستية وميدانية عبر قوّات البيشميركة الكردية العراقية شبه العسكريةِ التي دخلت بغداد من الشمال إلى جانب قوّات التحالف. وخلق الدعم الكردي للاحتلال المثير للجدل صراعاً مباشراً، ليس فقط بين النظامِ السوري والأكراد العراقيين، ولكن أيضاً مع الأكراد السوريين. كما نظر الأكراد السوريون إلى مأزقهم الخاص بتشاؤم كبير، ففي الوقت الذي حصل فيه نظراؤهم العراقيون على الحكم السياسي الذاتي، رفضت حكومتهم حتى إعطاء العديد منهم بطاقة هوية وطنية. وأصبحت العلاقات مع الحكومة متوترة عندما اشتد الضغط الدولي على سوريا بعد سقوط نظام صدام حسين. وزادت الضجّة الدولية حول اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابقِ رفيق الحريري، والرقابة على علاقات سوريا مع لبنان، من ارتياب النظام السوري من المعارضة الداخلية، خصوصاً من قِبل الأكراد السوريين.

أما خارج الشرق الأوسطِ، فلقد شكل الحضور الكردي الكبير في أوروبا - وبشكلٍ خاص في الدول الاسكندنافية وألمانيا - عاملاً في دور الأكراد المتنامي ضمن سوريا والمنطقة، إذ استخدم الشتات الكردي أجهزة الإعلام الدولية، والاحتجاجات، والمظاهرات لإبداء دعمه لأكراد سوريا. وخرجت الجالية الكردية الأوروبية إلى الشوارع ردًّاً على اضطرابات القامشلي في آذار/مارس ٢٠٠٨، ولوح المتظاهرون بالعلم الكردي وهتفوا بشعارات تدعو إلى الانفصال وتشكيل كردستان الكبرى. وبعد موت عدد من الأكراد السوريين في مظاهرات القامشلي، نظم الأكراد الأوروبيون مظاهرة كبيرة في بلجيكا، انتهت باقتحام السفارة السورية في بروكسل، واستبدال العلم السوري بالقوة بآخر كردي. وأدّت هذه الأحداث - ولا سيما استبدال العلم - إلى ردود فعل سلبية من قبل السوريين غير الأكراد داخل سوريا.

باختصار، ازدادت العداء بين الحكومةِ السوريةِ وشعبها الكردي بشكل كبير عبرالسنين. ورغم ذلك، وكما ذكرنا أعلاه، رفضت الأغلبية الكردية الانفصال، وطالبت فقط بنفس الحقوقِ التي يتمتع بها السوريون غيرِ الأكراد. ورغم عدم احتمالية إنشاء نظام ديمقراطي في سوريا من شأنه منح حقوقاً متساوية لجميع السوريين - عرباً وأكراداً - في ظل المناخ السياسي الحالي في البلاد، فإن هذا النظام يمكِن أَن يحل العديد من المشاكل. لكن لا يمكن حل أزمة الأكراد السوريين فعلياً دون معالجة مشاكل الأكراد عبر المنطقة كلها؛ وبالرغم من أن تشكيل دولة كردية مستقلة يعتبر استحالة سياسية، فإن حالة الأكراد السوريين، خاصة فيما يتعلق بانتهاك حقوقِ الإنسان الأساسية، لا يمكن أن تتحَسّن بمعزل عن الوضعيات المماثلة للأكراد في تركيا والعراق وإيران. وإذا استمرت هذه الحالة، فإن الأكراد في كل

من هذه البلدان الأربعة، مع دعوات الانفصال السياسي، سيستمرون بكونهم مصدر التوتر لكل من الأنظمة السياسية الإقليمية والأغلبيات غير الكردية على حد سواء.

الاستنتاجات والتوصيات

تأتي المشاكل التي يواجهها الأكراد السوريون في سياق أكبر من النزاع وعدم الاستقرار الإقليميَّين واللذَين يُؤثّران على الأكراد في كافة أنحاء الشرق الأوسط. وسيساعد التخفيف من هذه القضايا الكبيرة على تحسين الوضع في سوريا مع ضرورة التأكيد على المعايير الدولية لحقوقِ الأقليات، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني. وفي الوقت نفسه، يجب إيصال رسالة واضحة إلى القيادة الكردية الإقليمية: إن تأسيس دولة كردية مستقلة على حساب وجود أربع دول قائمة هو أمر غير واقعي، والاستمرار في الخطاب الانفصالي سيؤدي فقط إلى زيادة الضغوط الداخلية على السكانِ الأكرادِ في كلّ من البلدان الأربعة. وكما ذكرنا أعلاه، يرفض الرأي العام الكردي في سوريا، وبدرجة أقل في إيران وتركيا، الدعوات الانفصالية ويستعيض عنها بالمطالبة بحقوق ثقافية والحق في المشاركة السياسية التي يجب على أي نظام ديمقراطي ضمانها لكُل المواطنين على أي حال.

من جهته، لم يعد بإمكان المجتمع الدولي تجاهل غياب حقوق الأكراد في سوريا. إن العدد المتزايد من الأكراد المجردين من الجنسية، وازدياد انتهاكات الحقوقِ الكردية الثقافية والاجتماعية والاقتصاديةِ والمدنيةِ سوءاً، يهدّدان بتسعير المقاومة الكردية ضد الحكومة السورية، بما فيها مطالب الاستقلالِ، ويشجّعان الدولة أيضاً على الرد على هذه المطالب بالعنف. وسيطفئ تعميق هذه الفجوة أيّ أمل في وجود علاقات تعاون سلمي مع سكان سوريا من غير الأكراد.

في الوقت نفسه، يواجه الشعب السوري بأكمله انتهاكات مستمرة في الحقوق المدنية والسياسية، ومن غير الممكن وضع حل نهائي لهذه المشكلة بعيداً عن الإصلاحات الديمقراطية الشاملة في البلاد. ولكن الغياب الحالي لمثل هذه الإصلاحات يجعل التوصيات التالية ضرورية للحكومة السورية، والحكومة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي ودوله منفردة:

إلى الحكومة السورية:

- يجب إلغاء حالة الطوارئ والقوانين التي تحد من حرية الجمعيات، والتي تتناقض مع الدستور السوري.
- يجب إلغاء مواد قانون العقوبات التي تستعمل للسيطرة ومضايقَة المجتمع المدني عموماً، والأقلية الكردية بشكل خاص.
- يجب التوقف عن مضايقة المعارضين السياسيين من خلال عمليات الاعتقال التعسفية والاستجوابات الروتينية.
- يجب إنهاء حصانة أجهزة الأمن، وجعلها مسؤولة عن تصرّفها تحت حكم القانون. ويجب أن تضمن هذه الخطوات التَحقيق مع قوّات الأمن، ومحاكَمة ومعاقبة أعضائها الذين يقومون باستجواب النشطاء واحتجازهم.

إلى الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي:

- يجب شمل الأكراد السوريين بشكل واضح في قضايا حقوق الإنسان، وجعلهم جزءاً من أية مباحثات أو مفاوضات مستقبلية مع سوريا.
- يجب توسيع الدعم لنشطاء المعارضة السياسية في سوريا بالدفاع عنهم عند السلطات السورية، وتزويدهم بالدعم اللوجستي من خلال برامج بناء القدرات.

- بالنسبة للاتحاد الأوروبي بشكل خاص، قبل إنهاء اتفاقيةِ الشراكة مع سوريا (التي بدأَت في تشرين الأول/أكتوبـر ٢٠٠٤)، يجب الأخذ بعين الاعتبار قضايـا الأفرادِ المحرومين من حق المواطنة، والتأثيرات السياسية والاجتماعية لسياسات التجريد من الجنسية في سوريا والمنطقة ككل.
- يجـب تشـجيع حـل القضية الكردية في إطار ديمقراطي واسـع يتضمن كل الأقليـات العرقية في سوريا.
- يجـب رفـض مبدأ الانفصـال الذي تنادي به القوى الكردية خارج سـوريا، لأنه يهدّد الاسـتقرار الداخلـي والعلاقات مع الدول المجاورة التي تحوي أقليات سـكانية كرديـة كبيرة. ولتحقيق ذلك، يجب أن تضمن حكومات هذه الدول المجاورة حقوق جميع الأقليات، بما فيها الأكراد.

ملاحظات

١- كُلّ الأرقام من مجموعة حقوق الأقلّيات العالمية، الدليل العالمي للأقليات والسكان الأصليين، متوفر على الموقع www.minorityrights.org/directory (أدخلت في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩).

٢- انظر كريم بيلديز، الأكراد في سوريا: الناس المنسيون (آن آربر، ميشيغان: منشورات جامعة ميشيغان، ٢٠٠٦) وجوردي تجل، أكراد سوريا: التاريخ، السياسة، والمجتمع (لندن: مجموعة تايلور وفرانسيس، ٢٠٠٨).

٣- مورين لنتش و بيرفين علي، "دفنَ حيّاً: أكراد بلا دولة في سوريا"، لاجئون دوليون، واشنطن، العاصمة، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وهيومان رايتس ووتش، "سوريا: الأكراد الصامتون"، هيومان رايتس ووتش، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦.

٤- هيومان رايتس ووتش، "سوريا"، وجمعية حقوق الإنسان، حالة الأكراد السوريين: من منظور حقوقِ الإنسان (دمشق: جمعية حقوق الإنسان في سوريا، ٢٠٠٤)، رقم ٩ (بالعربية).

٥- مقابلة مع صحفي كردي سوري، دمشق، أيار/مايو ٢٠٠٧.

٦- ربما بنيت هذه السياسة على نموذج سابق هو مرسوم ١٩٥٢ الذي ما زال مطبقاً اليوم، والذي جعل من محافظة الحسكة وحدودها الإدارية منطقة أمن خاصّة أو منطقة حدودية، حيث لا بد أن يمتثل فيها كل السكّان إلى شروط خاصّة في كلّ الشؤون القانونية والإدارية والتجارية.

٧- آزاد محمد علي، "تأثير القوانين الخاصّة على التنمية الحضرية في كردستان الريفية." البوصلة، رقم ٩ (كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٧): ص ٨-٩ (بالعربية).

٨- هيومان رايتس ووتش، "سوريا: تحري قتل الأكراد: حاسبي أولئك المسؤولين عن القتل خارج القانون." نيويورك، ٢٣ آذار/مارس، ٢٠٠٨.

٩- جمعية حقوق الإنسان في سوريا، "حالة الأكراد السوريين"، رقم ٩ (بالعربية).

١٠- للمزيد من المعلومات حول طبيعةِ النظام الاستبدادي في سوريا، انظر ستيفن هايدمان، الاستبدادية في سوريا: المؤسسات والصراع الاجتماعي ١٩٤٦-١٩٧٠ (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٩٩) ورايموند أي هينبوش، القوّة الاستبدادية وتكوين الدولة في سوريا البعث: الجيش، الحزب، والفلاح (بولدر، كولورادو: مطبعة ويستفيو، ١٩٩٨).

١١- فاروق مصطفى، "الحركة الكردية في سوريا"، ورقة قدّمتْ في المؤتمر "استكشاف إستراتيجيات الحركة الديمقراطية في سوريا". مركز توليدو الدولي للسلام (CITpax)، تولَيدو، أوهايو، ١٠-١٢ أيار/مايو، ٢٠٠٦، (بالعربية).

١٢- تعمل معظم الأحزاب الكردية حالياً في اثنتين من المجموعات السياسية التوافقية الكبيرة، التحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الديمقراطية الكردية. يضم التحالف الديمقراطي الكردي أربعة أحزاب: حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (Yakiti)، والحزب الكردي اليساري في سوريا، والحزب الديمقراطي الكردي في سورَيا (Parti)، وحزب الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا. أما الجبهة الديمقراطية الكردية، فهي تضم الحزب الديمقراطي في سوريا والحزب التقدمي الديمقراطي الكردي كأعضاء، لكن تضم أيضاً الحزب الكردي الديمقراطي الوطني في سوريا وحزب أزادي الكردي في سوريا. توجد أربعة أحزاب أخرى خارج المجموعتين الرئيسيتين: الحزب الديمقراطي الكردي السوري، والحزب الكردي في سوريا (Yakiti)، وحركة التوافق الكردية في سوريا، وأحدث الأحزاب، تيار المستقبل الكردي الذي أسّسَ عام ٢٠٠٥.

١٣- على أية حال، بعد أن صدر الإعلان مباشرة، رفضه حزبان كرديان، متّهمين الإعلان بالإخفاق في النظر للقضية الكردية بوصفها قضية "أرض واحدة، شعب واحد"، واشتكيا أنّ العديد من المجموعات العربية التي انتسبت للإعلان لم تكن ديمقراطية، وفي الحقيقة كانت إلى جانب السلطات. وناقش الحزبان أيضاً كتّاب الإعلانَ بأنهم قللوا من حل المشكلةِ الكردية إلى مجرد الحصول على حقوق المواطنين السوريين. ونظر الحزب الكردي في سوريا (Yakiti) إلى الإعلان على أنه بشكل خاطئ "حدّد المواطنة كحقّ أقصى للأكراد"، بينما يهمل تحديد القضية الحاسمة وهي الوطن القومي الكردي. وشاركه هذه المشاعر حزب أزادي الكردي، الذي جادل بأنّ الإعلانَ "لا يعكس حقيقة الحالة الكردية"، وأن الأكراد يمثلون "القومية الثانية" ضمن الدولة السورية. وأعادت الخلافات حول إعلان دمشق فتح الفجوات بين التطلّعاتِ القومية الكردية وأولئك في المعارضة الديمقراطية الواسعة في سوريا. ويبقى النزاع قائماً بين أولئك الذين يُفضّلون المصالحة الوطنية والحريات الشاملة للجميع، (ما زالت أغلبية الأكراد مع هذا الاتجاه)، وأولئك الذين يريدون رؤية دولة كردية مستقلة منفصلة كلياً عن دمشق.

١٤- يظهر نص إعلان دمشق للتغيير الوطنيَ الديمقراطيَ في الوثائقِ في القسم الديمقراطي من "مجلة الديمقراطية"، المجلد ١٧، العدد ١ (كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٦): ص ١٨١-١٨٤. انظر أيضاً منى يعقوبيان وسكوت لاسينسكي، "سوريا والتغيير السياسي (١)" و"سوريا والتغيير السياسي (٢)"ملخصات معهد السلام الأميركي (USIP Briefings)، كانون الأول/يناير ٢٠٠٥ وآذار/مارس ٢٠٠٦.

١٥- هيومان رايتس ووتش، "سوريا: حلّي المشاكل التي هي أساس الاضطراب الكردي"، نيويورك، ١٨ آذار/مارس، ٢٠٠٤.

١٦- انظر روبرت لو: "الأكراد السوريون: اكتشاف شعب"، ورقة توجيهية، تشاثام هاوس، كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٦.

١٧- يحمل الطالباني جواز سفر سوري، كما فعل آخرون من القادة الأكراد العراقيين الذين لجأوا سابقاً إلى سوريا.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر موقعنا على الإنترنت (www.usip.org) حيث توجد نسخة إلكترونية من هذا التقرير مع روابط إلى مواقع أخرى مناسبة، وكذلك معلومات إضافية حول الموضوع.

مواد أخرى ذات علاقة

- *العراق وجيرانه وإدارة أوباما*: وجهات نظر سورية وسعودية، مبادرة العراق وجيرانه (ورقة عمل، شباط/ فبراير، ٢٠٠٩).
- *خريطة السلام بين سوريا وإسرائيل*، بقلم فريدريك هوف (تقرير خاص، آذار/ مارس ٢٠٠٩).
- *مفاوضات السلام العربي الإسرائيلي*: القيادة الأميريكة في الشرق الأوسط، كتاب بقلم دانيال كورتزر وسكوت لاسينسكي (منشورات معهد السلام الأميركي، ٢٠٠٨).
- *تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط*: المبادرات العربية، بقلم منى يعقوبيان (تقرير خاص، أيار/مايو، ٢٠٠٥).
- *تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط*: البعد عبر الأطلسي، بقلم منى يعقوبيان (تقرير خاص، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤).

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org